

مدى أهمية محتوى القوائم المالية للمستثمرين في ظل التوجه نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية

The importance of the contents of the financial statements of investors In the light of the trend towards international financial reporting standards

أ/ براهيم علي عباس
دكتوراه بكلية العلوم الاقتصادية
جامعة يحيى فارس - المدية -
الجزائر

د/ حكيم شبوطي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة يحيى فارس - المدية -
الجزائر

ملخص

استهدفت الدراسة تحليل أثر التوجه نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية على أهمية القوائم المالية وتطوير محتواها من ناحية، وتحليل إنعكاسات ذلك على قرارات المستثمرين من ناحية أخرى. لتتوصل إلى أن القوائم المالية ما هي إلا وسيلة لتوصيل المعلومات للمستثمرين تفيد في اتخاذ القرارات الاستثمارية بغرض المفاضلة بين الاستخدامات البديلة المتاحة لاستخدام الموارد الاقتصادية النادرة، لتتجلى بذلك الأهمية في إعداد قوائم مالية تخضع لضوابط تحكم دقة وسلامة ما تحتويه من معلومات، وتمثل معايير الإبلاغ المالي الدولية أهم مرجعية لذلك.

الكلمات الافتتاحية: معايير الإبلاغ المالي الدولية، القوائم المالية، المستثمرين، قرارات المستثمرين

Abstract

The study aimed to analyze the impact of the trend towards international financial reporting standards on the importance of financial statements and the development of their content, on the one hand, and analyzing the implications thereof on investors' decisions on the other hand. To find that the financial statements are only a means of communicating information to investors useful in making investment decisions in order to differentiate between alternative uses available for the use of scarce economic resources, thus demonstrating the importance of preparing financial statements that are subject to controls governing the accuracy and integrity of their information. The most important reference for that.

Key words: International Financial Reporting Standards, Financial Statements, Investors, Investor Decisions

مقدمة:

تعد القوائم المالية من مخرجات النظام المحاسبي لأي مؤسسة، وهي الوسيلة الفاعلة في تحقيق وظيفة الاتصال في المحاسبة، فعن طريقها يمكن إشباع حاجات مستخدميها لاسيما المستثمرين منهم بالمعلومات المفيدة عن أداء المؤسسة خلال الفترة التي تغطيها تلك القوائم بما يساهم في تعزيز ثقتهم لغرض تقدير استثماراتهم واستنباط توقعاتهم المستقبلية واتخاذ قراراتهم الاستثمارية المناسبة، وحتى تكون هذه القوائم المالية مفهومة وواضحة لكل الأطراف المستخدمة لها داخل وخارج الدولة التي تعمل فيها المؤسسات لا بد من تحقيق الانسجام في إعدادها بين مختلف دول العالم، لاسيما إذا كان من الضروري إجراء مقاربات هادفة للمعلومات المالية التي تنبثق عن مختلف الدول التي تستخدم معايير محاسبية تختلف عن بعضها البعض، لذلك ظهرت الحاجة الملحة إلى تعميم مجموعة مشتركة من القواعد والمبادئ المتعارف عليها دوليا، أي تقارب عالمي مالي نحو لغة محاسبية مشتركة في العالم المالي، ولذا تعتبر معايير الإبلاغ المالي الدولية مرجعية للعديد من المؤسسات في إعداد قوائمها المالية باعتبارها لغة المحاسبة الدولية المشتركة.

إشكالية البحث: وعلى أساس ما سبق يمكن طرح إشكالية البحث من خلال السؤال الرئيسي الآتي:

ما مدى أهمية محتوى القوائم المالية في تعزيز ثقة المستثمرين في ظل التوجه نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية؟

ولتوضيح أبعاد إشكالية البحث تم تجزئتها إلى الأسئلة الفرعية الآتية:

- ما مدى اعتماد المستثمرين على محتوى القوائم المالية لاتخاذ قراراتهم الاستثمارية؟
 - ما مدى تأثير معايير الإبلاغ المالي الدولية على جودة القوائم المالية ومقدرتها التفسيرية؟
 - ما مدى تأثير التحول إلى معايير الإبلاغ المالي الدولية على قرارات المستثمرين في سوق الأوراق المالية؟
- تقسيمات البحث: وبغية الإجابة على إشكالية البحث وإثرائه، تم اعتماد التحليل المنهجي الآتي:

أولا: خلفية نظرية عن معايير الإبلاغ المالي الدولية.

ثانيا: المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية في الفكر المحاسبي وأهمية فعاليتها كموصل للمعلومات.

ثالثا: انعكاسات معايير الإبلاغ المالي الدولية على محتوى القوائم المالية وأهمية ذلك للمستثمرين.

أولا: خلفية نظرية عن معايير الإبلاغ المالي الدولية:

لكل مهنة دستور يحكمها ويضبطها ويوجه ممارساتها ويوحد معالجتها للأمور المتماثلة، كي تكون هناك قاعدة موحدة للمقارنة من قبل المهتمين بالمهنة، والمحاسبة كغيرها من المهن العلمية التي تكتسب أهميتها من الدور الهام للمعلومات في البيئة الاقتصادية، لها دستورها العالمي الموحد الذي ينطلق من حرص العاملين فيها على إظهار الأرقام التي تعبر عن كم هائل من الأحداث والعمليات المالية بصدق ودقة وموثوقية، ويمكن أن تكون معايير المحاسبة الدولية (International Accounting Standard - IAS) ومعايير التقارير المالية الدولية (International Financial Reporting Standard - IFRS) شكلا من أشكال هذا الدستور، والتي تبنى مسؤولية إصدارها لجنة معايير المحاسبة الدولية (International Accounting Standards Committee - IASC) والتي حل محلها مجلس معايير المحاسبة الدولية (Standards Board - IASB).

1- التمييز بين التوافق والتوحيد المحاسبي

1-1- التوافق المحاسبي: تدل كل المصطلحات الآتية : التوافق، التناسق، التقارب على نفس المعنى،¹ ويعتبر التوافق بأنه مصطلح يستخدم في مجال المحاسبة الدولية من أجل التنسيق بين السياسات والقواعد للأنظمة المحاسبية الوطنية عن طريق التقليل أو الحد من الفروقات والاختلافات المحاسبية فيما بينها.²

1-2- التوحيد المحاسبي: يمثل التوحيد المحاسبي أحد المفاهيم المحاسبية المستخدمة للتعبير عن عملية البحث عن أسس واحدة للقياس وعرض المعلومات، والمهادفة إلى إنتاج معلومات فعالة وقابلة للمقارنة.³ كما يعرف بأنه مصطلح يستخدم في مجال المحاسبة الدولية للإشارة إلى تماثل الأساليب المحاسبية وتطبيق معيار أو قاعدة واحدة في كل الحالات، فالتوحيد ينطوي على مجموعة من القواعد الموحدة.⁴

2- مفهوم معايير المحاسبة الدولية: قبل التطرق إلى تعريف المعيار المحاسبي الدولي، فإنه من الضرورة الوقوف أولاً عند مفهوم المعيار المحاسبي بشكل عام، فالملاحظ على هذا المفهوم أنه يتكون من مصطلحين اثنين هما:

الأول: يتمثل في المعيار ويعني في اللغة العربية النموذج المعد مسبقاً لقياس على ضوئه وزن أو طول شيء معين أو درجة جودته.⁵ كما يمكن اعتبار المعيار بأنه النمط الذي يتضمن القواعد والسياسات الملائمة للتطبيق في ظروف معينة، كما أنه يمثل أساساً للحكم والمقارنة ويعد بمثابة تقييم للأداء.⁶

الثاني: يتمثل في المحاسبة التي تعرف بأنها مختلف الأساليب المستعملة في تحديد وقياس وتوصيل المعلومات الاقتصادية إلى العديد من متخذي القرارات لأغراض ترشيد وتوزيع الموارد الاقتصادية النادرة.⁷

تأسس على ما سبق يمكن تعريف المعيار المحاسبي الدولي على أنه عبارة عن بيان إداري مكتوب تصدره الهيئة المحاسبية المعنية، وهي لجنة معايير المحاسبة الدولية، ويتعلق بعنصر محدد من القوائم المالية للوحدة الاقتصادية ونتائج أعمالها، وبموجبه يتم تحديد الوسيلة المناسبة للقياس والعرض أو كيفية التصرف والمعالجة في هذا العنصر لتحديد نتائج الأعمال وعرض المركز المالي لتلك الوحدة، ويلقى قبولاً عاماً على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الدولي.⁸

3- أهمية المعايير المحاسبية الدولية: اكتسبت المعايير الدولية للمحاسبة أهميتها ومصداقيتها من خلال أهدافها الرامية إلى الإجابة على احتياجات مختلف الأطراف الداخلية والخارجية التي تربطها علاقة بالمؤسسة والمهتمة بمعلوماتها، وتظهر أهمية هذه المعايير في التوفيق بين متطلبات المستثمرين الدوليين وحاجيات المؤسسات من الأسواق المالية الدولية، ذلك تجاوباً لنمو التجارة العالمية والانفتاح الاقتصادي الذي أفرز توجه المؤسسات إلى خارج حدودها الوطنية بحثاً عن التسعيرة في بورصات متطورة، والاستفادة من رؤوس الأموال.⁹

4- خصائص المعايير المحاسبية الدولية: بعد أن تم التطرق إلى أهمية وجود معايير محاسبية دولية، لابد من معرفة الخصائص الأساسية الواجب توافرها في هذه المعايير حتى تحقق الفائدة من وجودها وهي كالاتي:¹⁰

- **الاتساق المنطقي الداخلي والخارجي:** فالمعايير يجب أن تكون متسقة منطقياً من الناحية الداخلية والخارجية مع عناصر البناء الفكري من أهداف ومفاهيم وفروض ومبادئ.
- **الملائمة:** باعتبار أن المعايير تعد من أهم أدوات التطبيق العملي، لذا يجب مراعاة كافة الظروف البيئية المحيطة عند إعدادها، بحيث تكون ملائمة لواقع التطبيق العملي، وهذا يتطلب الموازنة بين متطلبات الفكر ومتطلبات التطبيق.
- **المرونة:** بسبب عدم ثبات الظروف البيئية وتغيرها من وقت لآخر ومن مكان لآخر، فالمعايير المحاسبية الدولية يجب أن تكون مرنة، بحيث عملية إعدادها تعد عملية مستمرة وقابلة للتجديد والإضافة.

- **الواقعية:** يجب أن تكون المعايير المحاسبية الدولية نابعة من الواقع وتلائم مع الظروف البيئية المحيطة بها، كما تكون متلائمة مع الأعراف المحاسبية السائدة.
- **الحيادية:** يجب أن لا يتم التحيز تجاه بلوغ هدف محدد مقدما لمصلحة طرف معين.
- **المفهومية:** يجب أن تكون المعايير المحاسبية مفهومة من قبل المستخدمين، ويتم ذلك عن طريق أخذ رأي الجهات المستفيدة عند إعدادها.
- **الانسجام مع أهداف المحاسبة المالية:** بحيث يتم صياغتها في ضوء أهداف المحاسبة المالية من توفير معلومات مفيدة لمتخذي القرارات.

5- وظائف المعيار المحاسبي: للمعيار المحاسبي وظائف عدة أهمها:¹¹

- يعتبر وسيلة مساعدة للاتقاء بمستوى الأداء المحاسبي لأعلى مستوى كفاءة ممكنة؛
- يربط الأداء بزمن محدد ومسموح به؛
- يستخدم في تسجيل العمليات المالية لإنتاج وبيع سلعة أو خدمة دفترية وعرض نتائجها وبياناتها المالية بدقة وعدالة وتوقيت مناسب، ويمكن الاعتماد عليها.

6- الشكل العام للمعيار المحاسبي الدولي: يأخذ كل معيار محاسبي دولي الشكل العام الآتي:¹²

- الأهداف؛
- حق التطبيقات؛
- التعريفات؛
- التطورات الخاصة؛
- المعلومات التي تمنح؛
- أحكام انتقالية؛
- تاريخ التطبيق؛
- الملاحق.

ويحتوي كل معيار سواء معايير المحاسبة الدولية أو معايير التقارير المالية الدولية، على عنوانين تكميليين يمكن أن يقدموا مفصولين عن المعيار، قواعد الخلاصات ودليل التطبيق.

7- المنظمات التي استهدفت وضع وتحسين معايير المحاسبة الدولية: ترجع فكرة التوحيد المحاسبي العالمي وضرورة التنسيق

بين المعايير المحاسبية إلى سنة 1904، وهو تاريخ انعقاد أول مؤتمر دولي للمحاسبين، وهذا بمدينة سانت لويس بالولايات المتحدة الأمريكية، بحيث تمت مناقشة ومقارنة المبادئ المحاسبية وحتى الممارسات المحاسبية في البلدان الكبرى في العالم. وفي المؤتمر الدولي العاشر المنعقد في سديني بأستراليا سنة 1972، تبلورت هذه الفكرة بتشكيل لجنة معايير المحاسبة الدولية.¹³

7-1- لجنة معايير المحاسبة الدولية: حيث تأسست هذه اللجنة في سنة 1973، من طرف هيئات محاسبية مهنية في عشرة

دول هي ألمانيا، أستراليا، كندا، الولايات المتحدة، فرنسا، أيرلندا، اليابان، المكسيك، هولندا، إنجلترا.¹⁴ والجدير بالذكر هو أن هذه الدول ليست أعضاء في IASC ولكن الهيئات المحاسبية داخل هذه الدول،¹⁵ بهدف الحصول على توحيد في المبادئ المحاسبية المطبقة على مستوى عالمي، وبالتالي تضييق هوة الاختلافات المحاسبية بين الدول، وذلك من خلال:¹⁶

- اقتراح وإصدار معايير محاسبية تمثل الأساس في إعداد وعرض القوائم المالية وكذلك العمل على تشجيع الدول والمنظمات على مراعاتهم وقبولهم لهذه المعايير عالميا؛

- العمل بشكل عام على تحسين وتوافق اللوائح والمعايير المحاسبية والإجراءات المتعلقة بعرض القوائم المالية. وقد انضم إلى هذه المنظمة بعد تأسيسها عدد كبير من المنظمات المهنية حيث بلغ عدد المنظمات المحاسبية الأعضاء أكثر من 101 منظمة محاسبية من أكثر من 77 دولة، ويجب على كل عضو جديد للمنظمة أن يتعهد باستخدام أفضل المحاولات في التأكد من أن يتم تبني وإتباع المعايير المحاسبية الدولية بدولته. وتعتبر لجنة معايير المحاسبة الدولية هي الهيئة المستقلة الوحيدة التي عمدت إليها المؤسسات المحاسبية المهنية الأعضاء بمسؤولية وصلاحيات إصدار معايير محاسبة دولية.

7-2- مجلس معايير المحاسبة الدولية: تشكل المجلس عام 2001 ليحل محل لجنة معايير المحاسبة الدولية، حيث أصبح المجلس هيئة حرة، مستقلة غير حكومية، لا تهدف إلى الربح، تسهر على إعداد وإصدار معايير المحاسبة الدولية، تعديلها وإلغاؤها أحيانا، وكذا تسهيل إجراءات تطبيقها، كما اتخذ قرار بحيث كل معيار ألغى لا يستعمل رقمه واسمه من جديد، وكل معيار جديد ظهر ابتداء من 2001 يظهر باسم (IFRS)، حيث تم الاتفاق على تعميم المصطلح (IFRS) على كل المعايير (IAS).¹⁷ فمعايير (IFRS) كافية لأنها أوسع وأشمل وتتضمن في مضمونها كلا من الجانب المالي والمحاسبي. ولأن هدف المجلس (IASB) أساسا هو المعلومة المالية وليس المعلومة المحاسبية.¹⁸

7-3- اللجنة الدائمة للتفسير: شكل مجلس إدارة IASC لجنة دائمة للتفسيرات (Standing Interpretation Committee - SIC) في عام 1997 لبحث القضايا المحاسبية التي يحتمل أن تخضع لمعالجة متباينة أو غير مقبولة في غياب توجيهات محددة، وعند صياغة التفسيرات تستشير لجنة التفسيرات لجانا وطنية مماثلة رشحت من أجل ذلك، وقد أدرجت لجنة SIC في جدول أعمالها ما يلي:¹⁹

- ينبغي أن يتضمن الموضوع تفسيرا لمعيار قائم ضمن سياق إطار IASC؛
- ينبغي أن يتصل الموضوع بنمط واقعي محدد؛
- أن تكون هناك تفسيرات متعارضة ومتناقضة في الواقع العملي.

7-4- لجنة تفسير التقارير المالية: استمر SIC الذي تشكل سنة 1997 في ظل هيكل IASC مدة 09 شهور في ظل الهيكل الجديد، وفي جويلية 2001 اقترح IASB تغيير اسم SIC إلى لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية (International Financial Reporting Interpretation Committee - IFRIC) كما تم توسيع نطاق اختصاصه، وتمت الموافقة على هذا القرار في ديسمبر 2001،²⁰ وتشكل هذه اللجنة من 12 عضوا لهم حق التصويت، وتمثل مهامها فيما يلي:²¹

- تفسير المعايير لتوضيح تنفيذها العملي؛
- الموافقة على مسودة التفسيرات والتأويلات النهائية عن طريق التصويت، والقاعدة أنه لا يأخذ في حالة أكثر من ثلاثة أعضاء الذين يصوتون ضد التفسير؛
- تقرير اللجنة للموافقة على التفسيرات النهائية.

ثانيا: المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية في الفكر المحاسبي وأهمية فعاليتها كموصل للمعلومات:

تمثل القوائم المالية الحد الأدنى لمخرجات النظام المحاسبي لأي مؤسسة، لأن هذه القوائم وبما تحتويه من معلومات تشكل المرآة التي تعكس وبدقة نتائج الأحداث الاقتصادية التي أثرت بالمؤسسة خلال فترة النشاط، لتعطي بذلك صورة واضحة عن أدائها وبالشكل الذي يمكن من خلاله تشخيص جوانب القوة والضعف فيها.

1- تعريف القوائم المالية: هي الوسائل التي بموجبها تنقل إلى الإدارة والأطراف المعنية صورة مختصرة عن الأرباح والمركز المالي للوحدة الاقتصادية.²² وبعبارة أخرى هي مجموعة كاملة من الوثائق المحاسبية والمالية وغير قابلة للفصل فيما بينها، وتسمح بإعطاء صورة صادقة للوضعية المالية وللأداء ولتغير الوضعية المالية للمؤسسة عند إقفال الحسابات.²³

2- أهداف القوائم المالية: تهدف القوائم المالية إلى تحقيق ما يلي:²⁴

- تقييم نواحي القوة المالية للمؤسسة وتحديد الربحية؛
- توفير معلومات للعديد من الأطراف ذات المصلحة (داخلية أو خارجية)؛
- تحديد التوقعات المستقبلية للوحدة؛
- تقديم معلومات عن الوضع المالي ونتائج المؤسسة.

3- أنواع القوائم المالية: وهي محددة من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية في خمسة عناصر أساسية، يمكن توضيحها كما يلي:²⁵

➤ **قائمة المركز المالي:** وتصور المركز المالي للمشروع من حيث أصوله وخصومه أو ماله من حقوق وما عليه من التزامات في نهاية فترة مالية معينة.

➤ **قائمة الدخل:** وتصور نتيجة عمل المشروع (ربح أو خسارة) خلال فترة مالية معينة.

➤ **قائمة التدفقات النقدية:** وتظهر التدفقات النقدية الداخلية (المقبوضات) والتدفقات النقدية الخارجة (المدفوعات) خلال فترة مالية معينة، ومصنفة وفقاً للأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية.

➤ **قائمة التغير بحقوق الملكية:** وتظهر التغيرات في حقوق الملكية من إضافات أو تخفيضات (أرباح أو خسائر أو توزيعات للأرباح أو مسحوبات على الرصيد المحتجز أول المدة والرصيد غير الموزع) في نهاية فترة مالية معينة.

➤ **الملاحق (الإيضاحات):** هي معلومات تفصيلية تلحق بالقوائم المالية بغرض إعطاء فهم أفضل للبنود الواردة بالقوائم المالية والسياسات المتبعة في إعداد القوائم والمحاسبة عن بنودها كالسياسات المتعلقة بالأصول الثابتة.

4- تحديد عناصر القوائم المالية: توضح القوائم المالية الآثار المالية للعمليات والأحداث وتعمل على تجميعها وتصنيفها وفقاً لخصائصها الاقتصادية، واصطلاح على تسمية هذه التصنيفات بعناصر القوائم المالية، وهي تنقسم إلى:²⁶

➤ **الأصول:** وهي موارد تسيطر عليها المؤسسة نتيجة لأحداث وعمليات ماضية وينجم عنها منافع اقتصادية مستقبلية للمؤسسة.

➤ **الخصوم:** هي تعهدات على المؤسسة اتجاه الغير نتيجة أحداث ماضية ومن المتوقع أن يتطلب سدادها من موارد المؤسسة.

➤ **حقوق الملكية:** وهي تمثل مطالبات الملاك نحو أصول المؤسسة، أي الجزء المتبقى من أصول المؤسسة بعد سداد جميع الالتزامات للغير.

➤ **الإيرادات:** وهي الزيادة في المنافع الاقتصادية أثناء فترة ما على شكل تدفقات نقدية داخلية نتيجة بيع سلعة أو تقديم خدمة.

➤ **المكاسب:** وهي الزيادة في حقوق الملكية نتيجة زيادة المنافع الاقتصادية، وهي غير متعلقة بالنشاط العادي للمؤسسة.

➤ **المصروفات:** وهي النقص في المنافع الاقتصادية خلال فترة ما على شكل تدفقات نقدية خارجة نتيجة بيع سلعة أو تقديم خدمة، فهي تكلفة الحصول على الإيرادات.

➤ **الخسائر:** وهي الانخفاض في حقوق الملكية نتيجة نقص المنافع الاقتصادية، وهي غير متعلقة بالنشاط العادي للمؤسسة.

➤ **المسحوبات:** هي قيمة ما يحصل عليه الملاك من المؤسسة بغرض الاستخدام الشخصي، ولا تتعلق بنشاط المؤسسة العادي.

- صافي الدخل: هو زيادة إيرادات المؤسسة عن المصروفات المتعلقة بهذه الإيرادات خلال فترة ما.
- صافي الخسارة: هو زيادة المصروفات الخاصة بالمؤسسة عن الإيرادات المتعلقة بها خلال فترة ما.

5- الخصائص النوعية للقوائم المالية: تمنح الخصائص النوعية التي تستند عليها القوائم المالية قيمة اقتصادية للمعلومات التي تحتويها وذلك بتحديد مجموعة من الصفات التي يجب أن تتصف بها. وقد حدد الإطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة الدولية أربع خصائص قاعدية التي يجب أن تحترمها القوائم المالية، وتأخذها معايير الإبلاغ المالي الدولية بعين الاعتبار وهي:

1-5- القابلية للفهم: وتعني أن المعلومات المالية يجب عرضها بطريقة تمكن المستخدمين من فهمها، فهي من ناحية تتطلب أن تكون معروضة بوضوح بعيدا عن التعقيد، ومن ناحية أخرى يلزم أن يكون لدى المستخدمين مستو معقول من المعرفة التي تمكنهم من فهم المعلومات التي وردت في القوائم المالية.

وهذا لا يعني عدم عرض المعلومات المالية التي تتعلق بالمؤسسة إذ لم يكن هناك طريقة تعرض بها إلا الطريقة التي تتسم بالتعقيد، أو ليس من السهولة بالإمكان فهمها من قبل جميع المستخدمين بنفس المستوى، بل تتطلب المعايير المحاسبية الدولية وجوب عرضها لإمكانية استفادة طائفة من أصحاب العلاقة من هذه المعلومات لغايات ترشيد قراراتهم التي يقومون باتخاذها.²⁷

2-5- الملائمة: تعني قدرتها في التأثير على القرار المتخذ، فالمعلومات المحاسبية الملائمة هي تلك المعلومات التي لها القدرة على إحداث تغيير في قرار المستخدم للمعلومات وبالتالي إيجاد فرق في اتخاذ القرار ويكون له نتائج على التوقعات والأحداث الاقتصادية المستقبلية.

وتدرج تحت هذه الخاصية الصفات الثلاثة الآتية:²⁸

- أن يكون لها قدرة تنبؤية، أي تساعد متخذ القرار أن يحسن من احتمالات التوصل إلى تنبؤات صادقة عن نتائج الأحداث، ويخفض درجة عدم التأكد لديه،
- التغذية العكسية (القيمة الرقابية)، أي المعلومة المحاسبية الملائمة هي المعلومة المفيدة في تصحيح التوقعات السابقة أو تأكيد بأن يحصل عليها متخذ القرار في الوقت المناسب؛
- الوقت الملائم (المناسب)، أي يجب توفير المعلومات المحاسبية في فترة زمنية مناسبة (تحديدها بالفترة الزمنية اللازمة لاتخاذ قرار معين من قبل مستخدميها) لكي لا تفقد قيمتها أو قدرتها على التأثير في عملية اتخاذ القرار.

3-5- الموثوقية: وتعني أن تكون المعلومات دقيقة، ممثلة بصدق لما يجدر بها أن تمثله، بعيدة عن أي تحيز ولا تتأثر بالأحكام الشخصية القائمة على إعدادها، وتتضمن خاصية الموثوقية الصفات الفرعية الآتية:²⁹

➤ **التمثيل الصادق:** ويعني أن تكون المعلومات المالية ممثلة بصدق للعمليات والأحداث المالية التي حدثت في المؤسسة، والتي تم التعبير عنها بالقوائم المالية، فقائمة المركز المالي تمثل بعدالة المركز المالي للمؤسسة وما لها من حقوق تتمثل في الأصول وما عليها من التزامات، والفارق بين الأصول والالتزامات والمتمثل بحقوق الملكية. أما قائمة الدخل فتعبر بعدالة عن نتيجة أعمال المؤسسة وأدائها المالي، وتعتبر قائمة التدفقات النقدية بعدالة عن حقيقة التدفقات النقدية في المؤسسة ودرجة عدم التأكد المحيطة بها، وكذلك تعبر قائمة التغيرات في المركز المالي بعدالة عن التغيرات التي طرأت على حقوق الملكية في المؤسسة خلال فترة مالية معينة. ويتعلق بالتمثيل الصادق مخاطر عدم التأكد المرتبطة بنود القوائم المالية والذي يؤدي بالتالي إلى عدم الاعتراف بها، وذلك يقلل من مدى الالتزام بصفة التمثيل الصادق، فهي من ناحية يكون عدم الاعتراف بهذه البنود متفقا مع التمثيل الصادق لعدم التأكد من تحققها وقيمتها وعدم إمكانية قياسها وبالتالي فهي لا ترقى إلى درجة التمثيل الصادق، ومن ناحية أخرى فعدم عرضها أيضا لا يتفق مع التمثيل الصادق، كون التمثيل الصادق يقضي أن يتم عرض المعلومات التي تؤثر على المركز والأداء الماليين والتدفقات النقدية حتى لو ارتبط ذلك ببعض عوامل عدم التأكد، ويمكن تحقيق التوافق

والتوازن بين الناحيتين بالإفصاح والعرض العادل لبنود لا تتوفر فيها صفة التمثيل الصادق ضمن الملاحظات المرفقة بالقوائم المالية.

➤ **الجوهر فوق الشكل:** ولكي تكون المعلومات موثوقة فيجب أن يتم الاهتمام بجوهرها وحقيقتها وليس الاكتفاء بشكلها القانوني، فلا يوجد فائدة من معلومات يتطابق شكلها القانوني مع نماذج العرض القانونية، ولكنها في ذات الوقت غير ممثلة للواقع، بعيدة عن الحقيقة.

➤ **الحياد:** وتعني البعد عن التحيز، وتكون المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية كذلك إذا أعدت للاستخدام العام بغض النظر عن اهتمامات أي جهة من أصحاب العلاقة بحد ذاتها، كذلك تكون المعلومات حيادية إذا تمت معالجتها بعيدا عن أي افتراضات مسبقة بالنتائج التي يمكن التوصل إليها.

➤ **الحيطة والحذر:** ويطلق عليها أحيانا بالتحفظ أو الاحتياط عند إعداد القوائم المالية بالتعامل مع العناصر غير المؤكدة بعدم تضخيم الأصول بأخذ الإيرادات والمكاسب المتوقعة بعين الاعتبار، وكذلك عدم تخفيض الالتزامات بعدم أخذ المصروفات والخسائر المتوقعة بعين الاعتبار. ولكن من الضروري في ذات الوقت الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بهذه العناصر لكي تكون المؤسسة قد مارست القدر المعقول من الحيطة والحذر.

➤ **تكاملية المعلومات:** وتعني أن المعلومات المعروضة في القوائم المالية يجب أن تكون كاملة غير منقوصة بعدم حذف أو إلغاء أي جزء منها سواء كان ذلك من خلال القوائم المالية أو من خلال الملاحظات التفسيرية.

4-5- قابلية المقارنة: وتعني إمكانية مقارنة القوائم المالية لفترة مالية معينة بقوائم مالية لفترة أو فترات مالية أخرى سابقة للمؤسسة ذاتها، أو مقارنة القوائم المالية لمؤسسة معينة بقوائم مالية لمؤسسات أخرى، ويقوم بذلك مستخدمو القوائم المالية لأغراض اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمار أو التمويل أو التعرف على المركز المالي والأداء المالي للمؤسسة وغير ذلك، ولا يمكن أن تكون القوائم المالية قابلة للمقارنة إلا إذا تم إعدادها باستخدام ذات الأسس والمبادئ المحاسبية وفقا لمفهوم الثبات أو الاتساق، ومن أجل تسهيل عملية المقارنة للقوائم المالية التي تعود لنفس المؤسسة فتتطلب معايير التقارير المالية الدولية الإفصاح عن معلومات مقارنة تتعلق بالفترة الماضية لكل القيم التي تتضمنها القوائم المالية والملاحظات، إلا إذا تطلب معيار آخر غير ذلك. ويجب أن تتم المقارنة في ضوء اتساق وثبات أسلوب العرض والتصنيف بحيث إذا تغيرت القيم المقارنة أو أعيد تصنيفها، فيتطلب الأمر إدراج إفصاحات معينة.

ومن أجل تفعيل قابلية المقارنة فيجب على المؤسسة أن تقوم بالإفصاح عن كافة السياسات والطرق والبدائل المحاسبية التي تم إعداد القوائم المالية على غرارها، وكذلك التغيرات التي طرأت عليها، فلا يمكن مقارنة القوائم المالية لسنة معينة بالقوائم المالية لسنة أخرى إلا إذا تم إعدادها جميعها باستخدام ذات الأسس والمفاهيم المحاسبية.

6- أنواع المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية: يمكن تحديد أهم أنواع المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية فيما يلي:³⁰

➤ **معلومات ملائمة لاحتياجات المستخدمين:** تتمثل هذه الاحتياجات في المعلومات التي تساعد المستخدمين في تقويم قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية يمكن توزيعها، والوفاء بالتزاماتها عند الاستحقاق ومدى كفاية هذه التدفقات.

➤ **معلومات مساعدة في معرفة مصادر الدخل:** لا يقتصر اهتمام المستخدمين في معرفة العمليات والأحداث المالية التي تؤثر على التدفقات الحالية، بل معرفة مصادر الدخل والأحداث التي أدت إلى تحقيقه، والتنبؤ بما سوف يكون عليه في المستقبل وإيجاد علاقة بين الظروف الحالية والمتوقعة مستقبلا.

- **معلومات عن الموارد الاقتصادية للمؤسسة ومصادرها:** يحاول المستخدمون للقوائم المالية التفرقة بين المصادر المباشرة للتدفق النقدي (نشاط المؤسسة) والمصادر غير المباشرة (الاقتراض مثلا) وقدرة المؤسسة في تحويل هذه الموارد إلى تدفقات نقدية. كما يكون الاهتمام بالالتزامات باعتبارها تمثل أسبابا مباشرة للمدفوعات النقدية.
- **معلومات عن استخدامات مختلف موارد المؤسسة:** يحتاج المستخدمون إلى معلومات من القوائم المالية تبين لهم أوجه الاستخدامات للموارد المتاحة أمام المؤسسة، سواء في التشغيل أو في استثمارات جديدة أو توسيع النشاط أو في الوفاء بالالتزامات أو استخدامات أخرى.
- **معلومات عن المخاطر المحتملة:** ترتبط هذه المخاطر بمجمل نشاط المؤسسة التشغيلي والمالي والاستثماري، وتساعد القوائم المالية في التعرف عليها وقياسها من خلال المعلومات الواردة فيها، أو أنها لا تخفي أي معلومة في هذا الشأن حتى يتمكن المستخدمون من فهم الأوضاع واتخاذ التدابير اللازمة.
- 7- متطلبات الملائمة للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية:** يرى بعض الكتاب أنه من الضرورة توفير عنصرين أساسيين في المعلومات من أجل أن تكون مفيدة هما: ³¹
- أن تعرض القوائم المالية بطريقة علمية سليمة، وأن ترتبط البنود والمجموعات بشكل مفهوم ومنسجم مع القواعد العلمية.
 - أن تتضمن القوائم المالية المعلومات المهمة والتي بدونها تعد التقارير المالية غير معبرة عن حقيقتها ولا يمكن الاستفادة منها.
- 8- مستخدمو القوائم المالية وحاجاتهم من المعلومات:** يتعدد مستخدمو القوائم المالية بتعدد المعلومات التي تتضمنها، ويستخدم هؤلاء القوائم المالية لإشباع بعض من حاجاتهم للمعلومات والتي تشمل ما يلي: ³²
- **المستثمرون:** يهتم مقدمي رأس المال ومستشاريهم بالمخاطر المصاحبة لاستثماراتهم والمتأصلة فيها والعائد المتحقق منها أنهم يحتاجون لمعلومات تعينهم على اتخاذ قرار الشراء أو الاحتفاظ بالاستثمار أو البيع، كما أن المساهمين يهتمون بالمعلومات التي تعينهم على تقييم قدرة المؤسسة على توزيع أرباح الأسهم.
 - **الموظفون:** يهتم الموظفون والمجموعات المماثلة لهم بالمعلومات المتعلقة باستقرار وربحية أرباب الأعمال، كما أنهم يهتمون بالمعلومات التي تمكنهم من تقييم قدرة المؤسسة على دفع مكافآتهم وتعويضاتها ومزايا التقاعد لهم وتوفير فرص العمل.
 - **المقرضون:** يهتم المقرضون بالمعلومات التي تساعدهم على تحديد فيما إذا كانت قروضهم والفوائد المتعلقة بها سوف تدفع لهم عند الاستحقاق.
 - **الموردون والدائنون التجاريون الآخرون:** يهتم الموردون والدائنون التجاريون الآخرون بالمعلومات التي تمكنهم من تحديد ما إذا كانت المبالغ المستحقة لهم ستدفع عند الاستحقاق.
 - **العملاء:** يهتم العملاء بالمعلومات المتعلقة باستمرارية المؤسسة خصوصا عندما يكون لهم ارتباط طويل المدى معها أو اعتماد عليها.
 - **الجمهور:** يهتم الجمهور بمعرفة مدى مساهمة المؤسسة في الاقتصاد المحلي، مناصب الشغل المعروضة، تطور رفاهية المؤسسات وتوسع أنشطتها.
 - **الحكومات ووكلائها ومؤسساتها:** تهتم الحكومات ووكلائها بعملية توزيع الموارد وبالتالي أنشطة المؤسسات، كما يطلبون معلومات من أجل تنظيم هذه الأنشطة وتحديد السياسات الضريبية، وكأساس لإحصاءات الدخل القومي وإحصاءات مشابهة.

ثالثا: انعكاسات معايير الإبلاغ المالي الدولية على محتوى القوائم المالية وأهمية ذلك للمستثمرين:

تعتبر معايير الإبلاغ المالي الدولية من أهم المرجعيات على المستوى العالمي لإعداد القوائم المالية. وعليه، فإن الالتزام بتطبيقها بعد توفير المقومات اللازمة لذلك يسمح مما لاشك فيه بتوفير المعلومات الموثوقة التي يستند إليها المستثمر أو الراغب في الاستثمار في سوق الأوراق المالية.

1- أولوية المستثمر كمستخدم رئيسي لمحتوى القوائم المالية: تشير الوقائع إلى وجود تحول هام في الفكر المحاسبي فيما يتعلق بالمستفيد الأول من القوائم المالية، فقبل بداية ثلاثينيات القرن العشرين كانت المعلومات المحاسبية توجه أساسا لخدمة الإدارة والدائنين، ولكن بعد الأزمة الاقتصادية الكبرى تحول الاهتمام إلى المستثمرين حيث جاءت الضغوط لهذا التحول من القطاع المالي والأسواق المالية وليس من المحاسبين في حد ذاتهم، وقد ترسخ هذا الاتجاه بفضل المعايير الدولية، حيث إعتبر مجلس معايير المحاسبة الدولية أن المستثمرين -الحاليين والمرقبين- يجب أن يتزأسوا قائمة مستخدمي القوائم المالية، وأن تكون لهم الأولوية عند إعداد ونشر هذه القوائم من حيث خصائص المعلومات التي تتضمنها، حيث اعترفت اللجنة بوجود عدة فئات بحاجة إلى معلومات عن المؤسسة إلا أن المستثمرين هم مقدموا رأس المال وهم أكثر الفئات الأخرى تعرضا للمخاطر، لذلك فمن الأولى تلبية احتياجاتهم عن غيرهم.³³

وحسب الإطار المفاهيمي فإن تفضيل المستثمر ناشئ كذلك عن كثرة احتياجاتهم من المعلومات وعن شمولها لاحتياجات باقي الفئات، فبينما لا يمكن للقوائم المالية أن تغطي كافة احتياجات هؤلاء المستخدمين من المعلومات تسعى لتلبية احتياجات عامة، وحيث أن توفير قوائم مالية تفي باحتياجات المستثمرين مقدمي رأس المال فإنها سوف تفي كذلك بأغلب احتياجات المستخدمين الآخرين التي يمكن أن تغطيها القوائم المالية.

2 - دور معايير الإبلاغ المالي الدولية في تحسين محتوى القوائم المالية وتحقيق أهدافها: يعكس الاهتمام بمحتوى المعلومات التي تقدمها القوائم المالية قيمتها الإستعمالية في اتخاذ القرارات الرشيدة، بحيث يتماشى مع كل قرار يجب اتخاذه نوعا مناسباً من المعلومات. ولذلك أولت معايير الإبلاغ المالي الدولية عدة اعتبارات لإعداد وعرض القوائم المالية بغية تعزيز وتطوير محتواها، من أهمها ما يلي:³⁴

- تحديد الجهة المسؤولة عن إعداد القوائم المالية، يمكن الرجوع إليها عند طلب أي إيضاح عن هذه البيانات، إضافة إلى أن وجود هذه الجهة يزيد الثقة في المعلومات المقدمة؛
- ضرورة تقديم القوائم المالية لفترة سابقة مع القوائم المالية الحالية، وهذا سيوفر إمكانية تحديد اتجاه تطور المؤسسة، وتعتبر المعلومات المقارنة ضرورية للاطمئنان على مستقبل المؤسسة في الأمد القريب؛
- إعداد القوائم المالية على أساس الاستحقاق المحاسبي، باستثناء التدفقات النقدية ويتطلب أساس الاستحقاق الاعتراف بالمصروفات التي تخص الفترة المالية سواء تم دفعها أم لم يتم، وكذلك الاعتراف بالإيرادات المكتسبة والمكاسب الأخرى سواء تم قبضها أم لم يتم،
- يجب أن تعرض القوائم المالية المركز المالي والأداء المالي والتدفقات النقدية للمؤسسة بما يحقق العدالة في العرض؛
- الإفصاح عما إذا كانت القوائم المالية تنسجم مع ما تفرضه المعايير الدولية للتقارير المالية، وتطبيق كل معيار ينطبق عليها؛
- الإفصاح عن أي مخالفة لمتطلبات المعايير الدولية للتقارير المالية وعرض الأثر عن ذلك؛
- تحديد كل مكونات القوائم المالية بشكل واضح.

- 3- آثار التحول إلى معايير الإبلاغ المالي الدولية في دعم قرارات المستثمرين:** إن التحول إلى معايير الإبلاغ المالي الدولية يساهم في إعداد قوائم مالية على درجة عالية من الجودة وقابلية المقارنة، مما يضيف على المستثمرين منافع عديدة باعتبارهم أهم مجموعة من المجموعات المستفيدة من القوائم المالية، ويمكن تحديد هذه المنافع من خلال العناصر الآتية:³⁵
- تساهم معايير الإبلاغ المالي الدولية في تحسين جودة القوائم المالية بحيث تعكس حقيقة الواقع الاقتصادي للمؤسسة، وتوفر معلومات لحملة الأسهم حول الخسائر وحالات الفشل المالي والأحداث المالية غير الملائمة على درجة عالية من الدقة والقابلية للتحقق بما يسمح للمستثمرين باتخاذ القرارات الذكية؛
 - الحد من سلوك الإدارة الانتهازي أو النفعي من خلال تضييق مجال الاختيار بين البدائل المحاسبية، والتي كانت تستغلها الإدارة للتلاعب بالأرباح، مما يوفر قوائم مالية يمكن من خلالها ترشيد قرارات المستثمرين؛
 - تؤثر معايير الإبلاغ المالي الدولية بشكل إيجابي على تصورات المستثمرين بشأن رؤيتهم المستقبلية لبقاء واستمرارية الشركة من خلال دورها في تحسين شفافية الإفصاح والحد من عدم تماثل المعلومات، مما يجعل المستثمرين على درجة عالية من القدرة على رؤية مستقبل الشركة بشكل حقيقي؛
 - تمكن معايير الإبلاغ المالي الدولية من تحسين جودة الأداء المحاسبي بما يوفر معلومات ذات خصائص نوعية أكثر جودة، كما أنها ذات قوة تفسيرية تمكن المستثمرين من اتخاذ القرارات الرشيدة وتقييم أداء المؤسسة؛
 - توفر معايير الإبلاغ المالي الدولية للمستثمرين قراءة موحدة للقوائم المالية مما يضيف المصداقية على المعلومات المحاسبية والاعتماد عليها عند اتخاذ القرارات.

4- الالتزام بتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية وأهمية ذلك للمستثمرين في بورصة الجزائر: حسب دراسة إستبائية (فكير سامية، 2014)،³⁶ شملت 08 شركات وساطة عاملة في بورصة الجزائر للأوراق المالية و 43 شركة وساطة عاملة في بورصة عمان للأوراق المالية، أجمعت فيها آراء ما نسبته 82% من إجابات أفراد البحث للفئتين موافق وموافق بشدة، وذلك بنسب تتراوح ما بين (74 إلى 87)% أي ما يعادل (140 إلى 164) إجابة من أصل 188 على موافقتها أو موافقتها بشدة بأن الالتزام بتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية من شأنه تعزيز جودة المحتوى الإعلامي للقوائم المالية، وهذا ما يعكس بالثقة لدى المستثمرين الحاليين والمرتقبين ويشجعهم على الاستثمار في سوق الأوراق المالية ويسمح بتنشيطها. وفي السياق ذاته أشارت هذه الدراسة على اتفاق تلك الآراء وبنسبة عالية تجاوزت 86% من إجابات أفراد البحث للفئتين موافق وموافق بشدة على أن الالتزام بتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية يسمح بتوفير الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية المفيدة التي تعدها الشركات، ما يجعل أسهمها قابلة للتداول في سوق الأوراق المالية ومن ثم تنشيطها. هذا ونجد ما يقارب نسبة 84% من أفراد البحث للفئتين موافق وموافق بشدة أجابت على أن الالتزام بمتطلبات الإفصاح المحاسبي وفقا لمعايير الإبلاغ المالي الدولية يسمح بتخفيض درجة عدم التأكد فيما يتعلق بالاستثمار في سوق الأوراق المالية ومن ثم تنشيطها.

خاتمة:

من خلال استعراض محتوى هذه الورقة البحثية يتضح أن إعداد القوائم المالية وفقا لمعايير الإبلاغ المالي الدولية يساهم في إثراء المعلومات المالية المحتواة ضمنها وزيادة فعاليتها وتحسين جودتها بما يحقق منفعة رئيسية للمستثمرين لتقدير استثماراتهم واستنباط توقعاتهم المستقبلية واتخاذ قراراتهم الاستثمارية المناسبة. ومن جهة أخرى فإن المستثمرين يتطلعون إلى المعلومات المالية من منظور استثماري عالمي واسع، ولهذا السبب كان من المهم استخدام ضوابط تحكم دقة وسلامة ما تحتويه القوائم المالية من معلومات، والتي تمثلت في معايير الإبلاغ المالي الدولية باعتبارها أهم مرجعية في ذلك.

ويمكن تحديد أهم النتائج في النقاط الآتية:

- أن القوائم المالية تمثل المادة الأولية لنظام المعلومات المحاسبي الذي تم تغذيته بها لمعالجتها وإخراجها في شكل معلومات محاسبية ملائمة لاتخاذ القرارات، وذلك وفقا لدورة البيانات للمعلومات المحاسبية التي تعزز الثقة فيها؛
 - تمثل القوائم المالية أداة أساسية ومصدرا مهما من مصادر المعلومات للمستثمرين؛
 - تعتبر المعلومات الإضافية-التوضيحية- المرفقة بالقوائم المالية وسيلة من وسائل تعزيز الحصول على معلومات أكثر وضوحا وفائدة للمستثمرين؛
 - إن تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية يهدف إلى تحسين نوعية المعلومات المالية والمحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية؛
 - يسمح اعتماد معايير الإبلاغ المالية الدولية بتعزيز الثقة لدى المستثمرين في القوائم المالية ويسهل من عملية فهم واستيعاب مضمونها بما يساعدهم على اتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة.
- وبناء على ما تقدم من نتائج يوصي الباحثان بما يلي:**
- ضرورة العمل على نشر القوائم المالية وإتاحتها للمستثمرين في سوق الأوراق المالية وتطوير وإدخال التحسينات على القوانين المتعلقة بذلك؛
 - ضرورة العمل على زيادة الوعي لدى المستثمرين بأهمية الاعتماد على محتوى القوائم المالية من المعلومات لاتخاذ قراراتهم في سوق الأوراق المالية؛
 - ضرورة العمل على الاستفادة من تجارب الدول الرائدة في أسواق الأوراق المالية والسباق في تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية، وتشجيع ثقافة التبادل المعرفي في هذا المجال.

الهوامش:

¹ - مداني بن بلغيث، التوافق المحاسبي الدولي - المفهوم - المبررات والأهداف، مجلة الباحث، العدد الرابع، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، 2006، ص117.

² - Stephan brun, **I essentiel des normes comptables international**, 3ème édition, gualino éditeur, paris, 2006, p13.

³ - تيسير المصري، توحيد المعرفة المحاسبية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 23، العدد الأول، سوريا، 2007، ص15.

⁴ - Bourkaib abderrahmane adnane, **les normes comptables internationales IAS/IFRS et les perspectives de leur adoption en algerie**, mémoire de magister ès sciences de gestion, option monnaie et finances, faculté des sciences économiques et des sciences de gestion, université d'Alger, 2006/2007, p25.

⁵ - محمد المبروك أبو زيد، المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية، الطبعة الأولى، ايتراك للنشر والتوزيع، مصر، 2005، ص58.

⁶ - أمين السيد أحمد لطفي، التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص141.

⁷ - المرجع نفسه، ص142.

⁸ - محمد ياسين غادر، دور الهيئات الأكاديمية في اعتماد معايير المحاسبة الدولية، الجزء الأول، مجلة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، العدد 25، أبريل 2004، ص07.

- 9 - آلاء مصطفى الأسعد، المعايير المحاسبية والتغيرات في بيئة الأعمال المعاصرة، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بمؤتمر الكلية، 2013، ص 264.
- 10 - حسن عبد الكريم سلوم، بتول محمد نوري، دور المعايير المحاسبية الدولية في الحد من الأزمة المالية العالمية، المؤتمر العلمي الدولي السابع حول تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال - التحديات - الفرص - الآفاق، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزرقاء الخاصة، الأردن، 2009، ص 15.
- 11 - عدلي زهير عمر الحلو، مدى التزام الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية بتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (39) الاعتراف والقياس، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، 2009، ص 23.
- 12 - Robert obert, *Pratique des normes IAS/IFRS comparaison avec les règles françaises et les us-gaap*, dunod, paris, 3eme édition, 2006, p17.
- 13 - شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقاً للمعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS، الجزء الأول، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، 2008، ص 128.
- 14 - Hervé hutin, et autres, *comptabilité en IFRS*, édition d'organisation, 2004, p07.
- 15 - محمد المبروك أبو زيد، مرجع سبق ذكره، ص 33.
- 16 - المرجع نفسه، ص 280.
- 17 - Anne le manh, Catherine maillet, *plein pot normes comptables internationales IAS/IFRS*, 3é édition, foucher, Vanves, 2008, p p5-6.
- 18 - محمد بوتين، المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS دروس وتطبيقات، متيحة للطباعة، الجزائر، 2010، ص 45.
- 19 - طارق عبد العال حماد، دليل المحاسب إلى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص 23.
- 20 - المرجع نفسه، ص 43.
- 21 - Hervé hutin, et autres, *Op-Cit*, p09.
- 22 - فالتر ميخس، روبرت ميخس، المحاسبة المتوسطة، ترجمة أحمد حامد حجاج، دار المريخ، الرياض، 2003، ص 43.
- 23 - jean francois des robert, francois méchin, hervé puteaux, *normes IFRS et PME*, dunod, paris, 2004, p12.
- 24 - أحمد محمد نور، شحاتة السيد شحاتة، مبادئ المحاسبة المالية، الدار الجامعية، مصر، 2008، ص 22.
- 25 - طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المحاسبة، الجزء الأول، الدار الجامعية، جامعة عين شمس، 2004، ص 17.
- 26 - حاتم رياض مصطفى أصلان، مدى مساهمة تطبيق مبادئ الحوكمة في تعزيز اكتشاف الغش والتلاعب بالتقارير المالية، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، 2015، ص ص 115-116.
- 27 - خالد جمال الجعارات، معايير التقارير المالية الدولية IAS/IFRS 2007، الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 50.
- 28 - منال هاني، نجلاء نوبلي، تأثير معايير المحاسبة الدولية، النظام المحاسبي المالي على الاتصال المالي -دراسة حالة مؤسسة صناعة الكوابل بسكرة، الملتقى الدولي حول دور معايير المحاسبة الدولية في تفعيل أداء المؤسسات والحكومات-إنجازات النظام المحاسبي الجزائري (المالي والعمومي) على ضوء التجارب الدولية، جامعة ورقلة، الجزائر، يومي 24-25 نوفمبر 2014، ص 415.
- 29 - خالد جمال الجعارات، مرجع سبق ذكره، ص 52.
- 30 - صافو فتيحة، مدى توافق مرجعية إعداد القوائم المالية في النظام المحاسبي المالي مع المعايير المحاسبية الدولية للعرض والإفصاح، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، 2010/2011، ص ص 82-83.
- 31 - ناصر محمد علي المجهلي، خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، 2009/2008، ص 96.
- 32 - أمين السيد أحمد لطفي، إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص ص 43-46.
- 33 - طارق عبد العال حماد، دليل المحاسب إلى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة، مرجع سبق ذكره، ص 87.

- 34- نشنش سليمة، الأنظمة المحاسبية ودورها في تنشيط الأسواق المالية-دراسة حالة الجزائر، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، 2015/2014، ص140.
- 35- مجدي مليحي عبد الحكيم، أثر التحول إلى معايير التقارير المالية الدولية على جودة المعلومات المحاسبية وقيمة الشركات المسجلة في بيئة الأعمال السعودية-دراسة نظرية تطبيقية، مجلة المحاسبة والمراجعة، المجلد الثاني، العدد الثاني، كلية التجارة، جامعة بني سويف، مصر، 2014، ص ص12-13.
- 36- فكير سامية، المعايير الدولية للتقارير المالية ودورها في تنشيط سوق الأوراق المالية-دراسة مقارنة بين الجزائر والأردن، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة-بومراس، 2014/2013، ص340.